سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

أ. م. د ستار نوري العبودي
كلية التربية للعلم الإنسانية / جامعة بابل

م. م. انس يونس عبد
كلية التربية الأساسية/جامعة بابل

مقدمة البحث:

بات من المعروف أن الهدف الأول في السياسات الخارجية لأي دولة في العالم أيا كانت طبيعة نظمها السياسية أو منطلقاتها الأيديولوجية أو أمكاناتها النسبية من القوة بشتى أشكالها، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعداد سكانها، هو الحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها القومي بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة للدولة. لذلك احتل مفهوم الأمن القومي التركي، أولوية بالغة الأهمية في إدراك نخبة صناع القرار السياسي الخارجي التركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال المراحل التاريخية الأخرى، كما في سنوات بحثنا الممتدة خلال السنوات 1950- 1960، حيث وُضع الأمن القومي التركي في مقدمة أهداف السياسة الخارجية التركية [1]. وفي هذا المجال، كانت هناك مجموعة من الخصائص والثوابت الجغرافية التي تحكمت في جوهر السياسة الأمنية التركية، وفي كيفية الدفاع عن أمنها القومي، ولعل أبرز خصائص الوضع الاستراتيجي التركي وتأثيراته الإستراتيجية، هي التي حظيت بأهمية بالغة الخطورة، انعكست بالدرجة الأساس في مضمار الاهتمامات الإستراتيجية لدول الشرق والغرب معا[2]. ومن هنا، كان لجوء تركيا الى تحسين علاقاتها الخارجية مع دول الغرب وتوسيع مجالات التعاون بينهما في مختلف المجالات، لاسيما بعد انضمامها الى حلف شمال الأطلسي عام 1952، وبالتالي فأن صناع السياسة في تركيا، تمكنوا بالمحصلة النهائية، من وضع عنصر إضافي للدفاع عن أمن تركيا، ألا وهو الانضمام الى الحلف الذي تقدم ذكره، بعبارة أخرى أن هذه الخطوة تجعل إمكانية تركيا في الدفاع عن نفسها أكثر قدرة مما لو بقيت منفردة [3].أن مفهوم الطبيعة الأستراتجية لمبدأ التحالف التركي مع المعسكر الغربي في تلك الأونة، هي من الأمور التي فرضت نفسها على صانع القرار السياسي التركي، عند صياغته لأية سياسة تتعلق بالدفاع عن الأمن القومي التركي، اذ أن علاقة هذا التحالف مع الغرب ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، بصورة عامة ومع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، هي علاقة انسجام وتوافق في المصالح خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين[4]. فضلا عن ما تقدم كانت عملية تحقيق التنمية لاقتصادية تشكل هدفا مهما أخر من أهداف السياسة الخارجية والداخلية التركية خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي الممتدة على مدى السنوات العشر 1950- 1960. وانطلاقا من هذا الإدراك، قام المسؤولون الأتراك بالانفتاح الكامل على العالم الغربي في إطار تفاعل السياسة الخارجية التركية مع بيئتها الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية كأحد الأهداف

---

[1](1) يعد مفهوم الأمن القومي، مفهوما إستراتيجيا يمكن تلخيص جوهره بأنه تلمس عوامل الضعف الاستراتيجي في الإقليم القومي، ومحاولة التغلب على ذلك الضعف باتخاذ إجراءات وقائية تضمن ألا يكون ذلك الضعف مصدرا لتمزقات قد تكون قاتلة.

حامد ربيع (د.)، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، العدد (3)، أيلول، 1985، ص20.

[2](2) ينظر:احمد نوري النعيمي (د.)، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، 1981، ص296.

[3](3) خليل علي مراد (د.)، تركيا والأحلاف العسكرية، ضمن كتاب ابراهيم خليل أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص207.

[4](4) عوني عبد الرحمن السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ضمن كتاب ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988، ص289.

المهمة في سياستهم الخارجية، وقد إستطاعت تركيا خلال السنوات المذكورة، أن تحقق نموا اقتصاديا لا بأس به، عن طريق ارتباطها بأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وفقا للنموذج الرأسمالي، إلا أن مثل هذا النمو كان لا يخلو من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في السنوات 1957-1960، اذ واجهت تركيا مشكلات إقتصادية عديدة أثرت في معدلات النمو الاقتصادي[5]. من ذلك كله يتضح لنا أن سياسة تركيا الخارجية خلال السنوات 1950-1960 حاولت أن تأخذ الطابع الأوربي سمة مميزة لسياستها الخارجية، بل أصبحت سمة ملازمة لمدة طويلة، وقد انعكس هذا التوجه على السياسة الخارجية حيث اعتمدت تركيا سياسة أو مبدأ أحادية المنفذ، أي الارتباط بالدول الغربية، نتيجة لأدراك الساسة الأتراك بأن مصالحهم القومية تستلزم التمسك بالدائرة الغربية والأمريكية خلال تلك المرحلة وضرورة تطويرها في المستقبل[6]. فضلا عن محاولة حصولهم على المساعدات الاقتصادية من هذه الدول، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد التركي يعاني خلال السنوات 1954-1960 من مشكلات عديدة [7].وبناء على ما تقدم سنحاول دراسة الموضوع من خلال: توجهات تركيا السياسية اتجاه أوربا الغربية 1950-1960 في المبحث الأول.. وتوجهات تركيا الاقتصادية اتجاه دول أوربا الغربية 1950- 1960 في المبحث الثاني من الدراسة.

المبحث الأول: توجهات تركيا السياسية اتجاه دول أوربا الغربية 1950– 1960

تعد الدبلوماسية بوصفها وسيلة من الوسائل المهمة التي استخدمتها الدول منذ القدم في تفاعلها مع بيئتها الخارجية لتحقيق أهدافها السياسية، وغالبا ما تلجأ الدول في تنفيذ سياستها الخارجية الى استخدام هذه الوسيلة أكثر من بقية الوسائل الأخرى، لأنها أقل كلفة من جهة، وأكثرها قبولا في المجتمع الدولي من جهة أخرى[8]. ويلاحظ أن تركيا، كثيرا ما نجحت في استثمار وجودها في العديد من المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في كل مجال يوفر لها فرصا كبيرة للتعامل السياسي والاقتصادي، معتمدة في ذلك عضويتها في هذه المنظمات[9].كما تمكنت تركيا من خلال عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي والسوق الأوربية المشتركة في المرحلة اللاحقة[10]، أن تستخدم عضويتها هذه في سبيل تحقيق أهدافها السياسية الخارجية سواء ما يتعلق منها بتحقيق الأمن القومي التركي من خلال ارتباطها بالحلف أو من خلال الاستفادة من المكاسب الاقتصادية والمساعدات التي تقدمها دول السوق الأوربية المشتركة الـى تركيا في سبيل تنمية اقتصادها[11]شهدت العلاقات التركية مع دول أوربا الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص منذ إنضمام تركيا الى حلف شمال

---

[5](5) مصطفى الزين، أتاتورك خلفاؤه ، بيروت، 1982، ص272؛ ابراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص213.

[6](6) محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946- 1960، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص169؛ كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (44) تموز لسنة 1976، ص91.

[7](7) احمد نوري النعيمي (د.)، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص395 ؛ محسن حمزة حسن العبيدي، المصدر السابق، ص169.

[8](8) د. محمد حافظ غانم (د.)، العلاقات الدولية العربية، القاهرة، 1963، ص30؛ د. نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دمشق، 1986، ص181.

[9](9) نهى عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية لتركيا، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، بغداد، 1985، ص32.

[10](10) ينظر: نافع أيوب لبس، منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، دمشق، 1996، ص12.

[11](11) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص229.

الأطلسي عام 1952 تطورات مهمة في مختلف مجالات التعاون الثنائي، حيث كانت السياسة الخارجية التركية طوال مرحلة الخمسينيات ومطلع الستينيات تعمل في خدمة الأهداف الأستراتيجية الأمريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط وفي (منطقة الشرق الأوسط)[12]. وهذه السياسة جعلت تركيا في موقع قوة بحيث إستطاعت من خلالها أن تحمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المزيد من الدعم السياسي والأقتصادي والعسكري لها، خاصة إنها لا تستغل هذا الموقع للدفاع عن أمنها ونفسها فحسب، وإنما للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما[13].ويمكن القول بوجه عام، بأن تركيا، كغيرها من دول العالم، اعتمدت الدبلوماسية أداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فقد سعت من خلال ممثلياتها في الخارج الى خلق بيئة إستراتيجية أكثر استعدادا لقبول التفاعل مع سياستها الخارجية. وفي ضوء ما تقدم سنحاول دراسة الموضوع من خلال:

أولا: العلاقات السياسية بين تركيا وبريطانيا وفرنسا:

يعد الاقتصاد أحد المحركات الأساسية لسياسات الدول اتجاه الدول الأخرى، وعلى أساس ذلك نشأت تحالفات سياسية وعسكرية كان لها دور بارز في تغيير معالم كثير من الآراء والتوجهات الدولية، بل أن هذه التحالفات كانت كفيلة بتكوين تكتلات دولية كبيرة فضلا عن المصالح الأخرى، الهادفة الى السيطرة على الاقتصاد العالمي، العصب الرئيس لحياة الشعوب والدول، ومحاولة إبقاء الأنظمة السياسية المؤيدة لأطول مدة ممكنة في سدة الحكم بالنسبة للبلدان التي يحكمونها، ومن الأمثلة على ذلك المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى كل من تركيا واليونان من خلال مشروعي ترومان 1948، ومارشال 1947. ونتج عن هذين المشروعين إقامة علاقة سياسية وطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تمخضت عن إقامة معاهدات وتحالفات سياسية عسكرية، كان الجانب الاقتصادي هو الحجر الأساس في تكوينها. لهذا نلاحظ من خلال ما يعالجه هذا المبحث من علاقات سياسية بين الجانب التركي من جهة وبين دول أوربا الغربية من جهة أخرى، إنها اعتمدت (أي العلاقات السياسية) في كثير من توجهاتها على (الجانب الاقتصادي).لقد استفادت تركيا، سياسيا واقتصاديا من علاقاتها مع بريطانيا خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي (1950-1960)، فقد تحسن الاقتصاد التركي بفضل الدعم المالي البريطاني له. وحين ألقى رئيس الجمهورية التركية جلال بايار خطابا أمام المجلس الوطني التركي الكبير عام 1950، تطرق فيه الى العلاقات التركية ــ البريطانية قائلا: " أن الصداقة والمساعي المتبادلة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا تتقوى يوما بعد يوم، وهي تبذل أقصى الجهود للمحافظة على مفهوم الصلح لدى الدول الحرة، وان المساعي المشتركة الصميمية التي بيننا والتي أصبحت ذات قيمة شعبية تؤمن منافع للطرفين" [14].وأظهرت وزارة الخارجية التركية خلال السنوات المذكورة نشاطا واسعا تجاه الدول الأوربية الغربية، وأحرزت نجاحا كبيرا في تقوية جبهة السلم

---

[12](12) نبيل حيدري (د.) تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986، ص113.

[13](13) عندما انضمت تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1952، صرح ((عصمت اينونو)) رئيس حزب الشعب الجمهوري آنذاك لصحيفة ((حريت)) و((مليت)) في 23 أيلول من العام نفسه قائلا: ((أن حلف شمال الأطلسي لا يمثل بالنسبة لتركيا الا ناحية سياسية، اما النواحي العسكرية الأخرى منها فلن تكون واضحة الا في المستقبل وان الحفاظ على مصالحنا والسند الذي نحتاجه قد عثرنا عليه في العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية، وأننا نعتبر حلف شمال الأطلسي أساسا للدفاع عن سياستنا الخارجية، ويجب أن نعذر اذا ما أبدينا حساسية بهذا الصدد)). ينظر: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975، ص80.

[14](14) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2739) /131 في 5 تشرين الثاني 1950، ص 245.

والأمن الدوليين من جهة وفي تدعيم موقف تركيا دوليا من جهة أخرى.[15] وقد عبر عــن ذلك الرئيس التركي قائلا: "خلال السنة المنصرمة، (1952)، سنحت لنا الفرصة بالقيام بتقوية علاقاتنا بالدول الأوربية الغربية عن طريق الاتصالات والمحادثات وقد أثمرت هذه الاتصالات بصورة كبيرة جدا، ومن تلك الاتصالات التي قمنا بها محادثات لندن وباريس" [16]. ونتج عن الاتصالات التركية مع دول أوربا الغربية، حصول تطورات بين الطرفين على صعيد العلاقات الاقتصادية وخاصة في ميادين التبادل التجاري والعسكري والثقافي، فضلا عن جانبها السياسي، وإن هذه العلاقات كانت دليلا ناصعا لعلاقة الود التقليدية التي تربط تركيا بفرنسا وبريطانيا[17].وكان دعم هاتين الدولتين (الفرنسية والبريطانية) لتركيا قد أسهم في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية لقطاعات واسعة من الشعب التركي، كما أشار الى ذلك الرئيس التركي (جلال بايار) عام 1953حين قال: " أود أن أبين لنواب المجلس الوطني التركي أن مجدنا السياسي وقوتنا العسكرية قد زادتا الى درجة يمكننا أن نفخر بهما، ومهما يكن من شيء فأننا يجب أن نظل معتقدين بأن كل مجتمع من المجتمعات التقدمية يجب أن يصطدم بحاجات جديدة في طريقه الى المدنية وفي حياته التقدمية" [18]إن المساعدات البريطانية – الفرنسية لتركيا كانت ترمي الى إصلاح حياة تركيا الاقتصادية وتحسينها، وإذا ما ازدادت هذه المساعدات حسب رأي الساسة الأتراك آنذاك، فأنها من الممكن أن تقدم خدمات جليلة، تساعد على بناء الاقتصاد التركي، كما تعمل على تقوية موقف الأتراك سياسيا باتجاه الاستحقاقات القادمة مع دول أوربا الغربية[19]. وأشار الساسة الأتراك الى أنهم مرتبطون ارتباطا وثيقا بمنهاج الدفاع المشترك، خاصة أن تركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي عام 1952 وان هذا المنهاج مرتبط بصورة مباشرة حسب تصورهم (أي الساسة الأتراك) بالقيادة الأوربية العليا لقوات الحلفاء، إذ أصبحت (أزمير) مقرا لقيادة جنوب شرقي أوربا[20].بالمقابل كانت الأوساط التركيــــة تعلق أهميــــة كبرى للزيــــارة التي قــام بهــــا وزير الخارجيــة التركيــــة الى أوربــــا الغربيــة عام 1951، واشتراكه في اجتماع وزراء الخارجية في (ستراستبورغ) لعدة اعتبارات تاريخية منها[21]:

1. أن الأوساط التركية كانت تأمل في نجاح مساعي وزير خارجيتها لإقناع الدول الغربية وإدخال تركيا الى ميثاق الأطلسي.
2. أن تركيا حكومة وشعبا وبمختلف أحزابها، وخاصة الحزب الديمقراطي التركي، حاولت الانضمام الى حلف شمال الأطلسي، وكانت ترى إن اشتراكها مع الجبهة الغربية وبالشكل الذي تم حتى عام 1951، على الرغم من الوعود والتعهدات التي وعدت بها الا ان ذلك لا يضمن لها سلامتها في حالة اعتداء روسي.

---

[15](15) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 5 كانون الأول 1953، ص ص53-56.

[16](16) المصدر نفسه.

[17](17) المصدر نفسه.

[18](18) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 5 كانون الأول 1953، ص ص 53-56.

[19](19) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف(2739)/131 في5 تشرين الثاني 1950، ص ص 243-245.

[20](20) (د.ك.و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف2740/4 في 19 تشرين الثاني 1951 ، ص ص 74-76. كذلك؛ نافع أيوب لبس، المصدر السابق؛ ص23.

[21](21) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف2739/4 في 14تشرين الأول 1951، ص ص 8-12.

3. اشتركت تركيا في اجتماع وزراء الخارجية في ستراسبورغ مع أن الاجتماع تناول الدفاع عن أوربا الغربية فقط، في حين كانت تركيا تأمل أن يشمل هذا الدفاع العالم أجمعه، مع ذلك فأن الغموض أحاط بنوايا الدول الغربيــة، أعضاء الميثاق (الأطلسي) حول اشتراك تركيا وهو أمر زاد في تهكم الأتراك واستيائهم من الوضع.

وبغية تعزيز العلاقات التركية مع كل من فرنسا وبريطانيا، قام رئيس الوزراء التركي (عدنان مندريس) عام 1952 بزيارة كل من فرنسا وبريطانيا، وكان الغرض الأساسي من هذه الزيارة التعبير عن عمق الصداقة والتعاون مع هاتين الدولتين، وتبادل وجهات النظر في أمور تهم البلدين، خاصة الاقتصاد التركي ووضعه ومسالة تطوير القدرات الدفاعية للجيش التركي[22]. وقد أفادت تلك الزيارة تركيا كثيرا في تطوير علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا في كافة النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية [23] وتطورت العلاقات التركية – البريطانية خلال السنوات 1955-1960 بشكل ملحوظ، بعد زيارة وزير الخارجية البريطاني(سلوين لويد) لتركيا عام 1956 حينما عبر عن تطور تلك العلاقات بالقول: " تربطنا مع تركيا روابط كثيرة ومن أهمها اشتراكنا في منظمة الناتو واشتراكنا في ميثاق بغداد، وإن سياسة بلدنا واضحة وإننا نؤيد ونساند ميثاق بغداد وسوف نبذل كــل الجهود لتقويتــه والمحافظة عليه" [24]. وأضاف وزير الخارجية البريطانية الى أهمية حلف بغداد التي كانت تركيا من الأعضاء المؤسسين له خلال تلك المرحلة قائلا:" إن لهذا الحلف (أي حلف بغداد) أهميتين: الأولى: اقتصادية، والثانية: عسكرية، فأذا تعاونا في الناحية الاقتصادية فبالطبع تعاونا في الناحية العسكرية سيسير الى جنب هذه الناحية وان هذا الحلف لم يكن حلفا عدوانيا (حسب تعبير وزير خارجية بريطانيا) موجها ضد أحد، بل هو حلف دفاعي، ولأجل المحافظة على منطقة (الشرق الأوسط) " [25].وعن مشروع إيزنهاور، فقد أكد الجانبان التركي والبريطاني على أهمية المشروع الذي قدمه الرئيس الأمريكي(دوايت إيزنهاور) بتاريخ 15 كانون الثاني عام 1957، أمام الكونغرس الأمريكي، والقاضي باستخدام القوات المسلحة الأمريكية لحماية أية دولة في (الشرق الأوسط) تطلب مساعدتها لصد أي عدوان لدولة شيوعية، وتقديم المساعدات العسكرية لمثل هذه الدولة، وتقديم المساعدات الاقتصادية لدول (الشرق الأوسط)، حيث تم تخصيص (200) مليون دولار لإنفاقها في بعض الدول مثل تركيا واليونان[26].

ثانيا: العلاقات السياسية بين تركيا وألمانيا (الغربية) وإيطاليا:

شهدت العلاقات التركية – الألمانية(الغربيــة) خلال السنوات 1950-1960 تطورا ملحوظا، خاصة من الناحيتين السياسية والتجارية وتحديدا بعد توقيع الاتفاقية التجارية مع ألمانيا الغربية عام 1952[27]. وبالمقابل،

---

[22](22) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /17 في 16شباط 1953، ص ص 17-24.

[23](23) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2741) /25 في 16شباط 1953، ص ص 53-56.

[24](24) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /52 في 15 آذار 195، ص ص 133-134.

[25](25) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /52 في 15 آذار 1956، ص ص 133-134.

[26](26) هدى درويش (د.)، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دمشق، 2002، ص319.

[27](27) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /17 في 16شباط 1953، ص ص 17-24.

وكبادرة حسن نية، قامت تركيا بتسليم عائدية أبنية السفارة والقنصلية الألمانية في أنقرة وإستانبول وأزمير الى ألمانيا الغربية ريثما يتم تقرير ملكية هذه الأبنية بصورة نهائية، وقد قوبل عمل تركيا هذا بامتنان في الأوساط الألمانية الغربية [28]. وأثر ذلك، جاءت زيارة المستشار الألماني لتركيا عام 1954 تتويجا لتطور العلاقات التركية – الألمانية، وخاصة في المجالات السياسية والتجارية والعسكرية، وقد ركز الجانبين على الأمور الآتية:

أ- إن الطرفين المتداولين (الألماني برئاسة المستشار أديناور، والتركي برئاسة جلال بايار) رئيس الجمهورية التركية آنذاك، قد أعطيا أهمية خاصة لموضوع السلام في أوربا، وإن إلحاق ألمانيا الغربية في منظمة الدفاع عن أوربا سيضمن لهذه المنظمة أهم القوى الضرورية لها. خاصة إنه في عالم متسلح (حسب وجهة نظر الطرفين التركي والألماني) لا يمكن ردع الاختلاف الا بإتحاد الأقطار المحبة للسلام[29].

ب- في سياق ذلك أشار مستشار ألمانيا الغربية الى مسألتين مهمتين، تتعلق بتحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ألمانيا الغربية وتركيا. وإيجاد ارتباط بين الوحدة الأوربية وحلف البلقان[30].

وبعد أن يتم مشروع الدفاع الأوربي، حسب وجهة نظر (مستشار ألمانيا الغربية) فأن دول حلف البلقان سيكونون مرتبطين بالوحدة الأوربية بطبيعة الحال نظرا لارتباطهم بالحلف الأطلسي[31].

وفي أوائل عام 1956 أعلنت ألمانيا الغربية قرارها بشراء الأسلحة والعتاد اللازم لتسليح الجيش الألماني الغربي الجديد بما قيمته حوالي (2.300) مليون دولار من بعض دول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وخاصة أمريكا وبريطانيا وتركيا ثم إيطاليا وفرنسا وبلجيكا، ومن الأسباب الرئيسة لهذا القرار هو أن أعداد الجيش الألماني الغربي وتزويده بالأسلحة والعتاد والذخائر بالسرعة المطلوبة ضمن منهاج الحلف الأطلسي يستوجب شراءها بدلا من بناء المعامل الخاصة بذلك في ألمانيا، والتي تتطلب مالا ووقتا كبيرا لكي تكون جاهزة للإنتاج الضخم المطلوب، ولوجود بعض الأسباب الاقتصادية والسياسية الأخرى[32].أما فيما يتعلق بشراء الأسلحة من تركيا فمن العوامل التي أدت اليها، فضلا عن الأسباب المذكورة آنفا، هي كون تركيا عضوا في الحلف الأطلسي، ولأن إنتاجها الحربي على النمط المتفق عليه من القيادة العامة للحلف، هذا فضلا عن أن القسم الأعظم من الآلات والمعدات المستعملة للإنتاج الحربي هي أمريكية، والقسم الآخر بريطانية، ولتراكم الديون المتبقية على تركيا والتي فات زمن تسديدها الى ألمانيا الغربية والبالغة قيمتها (60) مليون دولار[33] .وكان الغرض من الاتفاقية التي عقدت بين تركيا

---

[28](28) المصدر نفسه ، ص ص 17-24.

[29](29) (د . ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2742) /13 في 5 نيسان 1954، ص ص 70-73.

[30](30) (د.ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2742) /13 في 5 نيسان 1954، ص ص 70-73.

[31](31) على الرغم من أن الظروف الدولية قد دفعت بتركيا الى الدخول مع اليونان ويوغسلافيا في 29 شباط 1953 في حلف البلقان الا أن نشوب النزاع بين تركيا واليونان حول قضية قبرص أدى الى فشل الحلف بعد مضي حوالي سنة واحدة على قيامه، وتضمن ميثاق حلف البلقان تسع مواد أكدت ضرورة إجراء مشاورات بين الأطراف الثلاثة فيما يخص مسائل المصلحة المشتركة وبذل الجهود لحفظ السلام والأمن في المنطقة واتخاذ وسائل الدفاع المشترك في حالة أي اعتداء على أحد الأطراف وفض المنازعات بالطرق السلمية وامتناع أي دولة أخرى عن إبرام معاهدة أو اتخاذ إجراء موجه ضد دولة أخرى من الدول الموقعة على الميثاق. ينظر: خليل علي مراد، تركيا والأطراف العسكرية، ضمن، ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص ص213- 215.

[32](32) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /29 في الأول من نيسان 1957، ص ص69-72.

[33](33) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /29 في الأول من نيسان 1957، ص ص69-72.

وألمانيا الغربية عام 1952 والتي ورد ذكرها، كمحاولة لإنعاش الاقتصاد التركي، لا لكون تركيا عضوا في الحلف الأطلسي، بل للأسباب التي تقدم ذكرها، لذلك قررت الحكومة الألمانية عقد مثل هذه الاتفاقية، علما أن لها أهمية اقتصادية بالنسبة للأتراك، حيث كان الوضع الاقتصادي في تركيا آنذاك لا يساعد مطلقا على تسديد ديونها المتبقية لدول عديدة ومن بينها ألمانيا الغربية[34]، مما أدى الى إغلاق الأسواق الألمانية تقريبا في وجه تركيا قبل هذا الاتفاق، وعلى الرغم من أن ألمانيا الغربية احتلت المرتبة الأولى في التجارة الخارجية التركية، فأن تلك الاتفاقية أدت الى إنعاش الإنتاج الحربي وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتركيا لتأمين شراء القسم الأعظم مما تحتاجه من ألمانيا الغربية[35].أما فيما يخص علاقات تركيا بإيطاليا فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال مدة البحث، حيث جاءت زيارة رئيس أركان الجيش التركي الجنرال (نوري ياموت) الى إيطاليا عام 1952، لتعزيز العلاقات التركية الإيطالية في المجالات العسكرية، خاصة أن المباحثات بين الجانبين، ركزت على إمكانية نقل مركز القيادة العليا لحلف شمال الأطلسي الى الأسكندرونة، علما أن الجانب التركي كان متحمسا لهذه الخطوة لعدة اعتبارات منها:

1. تعزيز مكانة تركيا بين بقية دول الحلف الأخرى.
2. التخفيف من لهجة الآراء التي تطرح حول عائدية لواء الاسكندرونة الى سوريا.
3. محاولة تحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة الاسكندرونة وحالة السكان المعيشية وتطوير مينائها[36].

وكانت تلك العوامل وغيرها هي الدوافع الحقيقية لتركيا وراء مباحثاتها مع إيطاليا وبقية دول أوربا الغربية. ومع استمرار تدفق المعونات والقروض الأوربية ومنها القروض الإيطالية الى تركيا لتعزيز اقتصادها، وتقليل التضخم فيها، فقد لجأت القيادة التركية الى أسلوب الأحلاف، أي الدخول في تحالفات مع دول أوربا الغربية، وبيان استعدادها لفتح موانئها وأراضيها وأجوائها للغرب مقابل المساعدات المالية الغربية المطلوبة[37].وعليه شهدت السنوات 1952-1957، توقيع العديد من الاتفاقيات بين تركيا وايطاليا، والتي ركزت على تطوير الموانىء التركية، وزيادة فاعلية الجيش التركي، وتقديم المعونة والخبرات الاقتصادية التي كان يطلبها الحزب الديمقراطي التركي الحاكم، رغبة منه في تعزيز الاقتصاد التركي، مع ذلك استمرت المباحثات والمداولات العسكرية بين هيئة أركان حرب تركيا وقيادة حوض البحر المتوسط التابع الى حلف شمال الأطلسي، وانتهت باتخاذ مدينة سالونيك (وهي من كبريات المدن والموانىء اليونانية المطلة على بحر إيجة) مقرا للجيوش اليونانية والتركية، وإبقاء القيادة العامة فـي نابولي، وعدم نقلها الى الاسكندرونة، لان فرنسا وايطاليا هما اللتان أصرتا على ذلك[38].وعلى الرغم من ذلك استمرت العلاقات بين تركيا وايطاليا في مجالات تقديم المشاورات والخبرات في مختلف الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والسياسة والعسكرية خاصة بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في تركيا، اذ

---

[34](34) المصدر نفسه.

[35](35) المصدر نفسه.

[36](36) (د . ك . و) ، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /55 في 10 تموز 1952، ص ص 99-101.

[37](37) المصدر نفسه.

[38](38) (د . ك . و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) / 57 في 4 آب 1952، ص ص106-110.

استفادت تركيا من هذا القانون في استقدام رؤوس الأموال الإيطالية، وإن كانت المصادر الاقتصادية، تشير الى أن رؤوس الأموال الإيطالية اقتصرت على مجالات محدودة، ولم تساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد التركي، اذ أن أصحاب رؤوس الأموال الايطالية خصوصا والأوربية عموما كانوا يريدون ضمانات فعالة لحماية رؤوس أموالهم، بالمقابل قدم الساسة الأتراك العديد من الضمانات، إلا أن النتيجة كانت استمرار التضخم الاقتصادي والعجز في الموازنة التركية، وانتشار البطالة وفقدان الليرة التركية لقوتها الشرائية[39]وشهدت السنوات 1957-1960، حالة من عدم الثقة بين حكـــم رئيس الوزراء (مندريس) وحلفائه الغربيين، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في تركيا خلال مدة حكم (عدنان مندريس) حليفا ضعيفا بعد الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت المدن التركية الرئيسة عام 1960، وعلقت صحيفة نيويورك تايمز على تلك الاضطرابات قائلة: " إن الأزمة في كوريا وتركيا تثير سؤالا حول اتخاذ الإجراءات من جانب الدول الغربية لدرء التمزق المحتمل في الدفاع الآسيوي، ومن الخطأ أن نقول أن الشيء الذي يشغل بال الأتراك هو قرار الشعب التركي بالوقوف مع الغرب لمقاومة أي هجوم سوفيتي، علاوة على ذلك فيما لو بقيت تركيا منشغلة داخليا لفترة طويلة بالثورات والضغوط تحت الحكم الديكتاتوري المحكم، فانها من الصعوبة بمكان أن تبقى كدولة ذات أهمية فـــي الحلف يمكن الاعتماد عليها" [40]. وعليه لا غرابة في ان تعترف، الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الانقلابي الذي جرى في تركيا عام 1960، فقد أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور رسالة الى الرئيس (جمال كورسيل)[41]، قائد الحركة الأنقلابية في11 حزيران عام 1960 جاء فيها:" إن إعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلفي شمال الأطلسي والسنتو قد أوجد لدي شعورا بالامتنان وكذلك من حلفائنا الأوربيين الآخرين، حيث أن هذه الأحلاف ما أوجدت إلا للدفاع عن العالم الحر" [42].

المبحث الثاني: توجهات تركيا الأقتصادية اتجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

أن تفاقم الأزمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا هو الذي مهد الطريق لظهور الحزب الديمقراطي على الساحة السياسية التركية، ومن ثم بروزه بسرعة بحيث غدا بوسعه إزاحة حزب الشعب الجمهوري عن الحكم على الرغم من ماضيه ودوره الحاسم في تكوين الجمهورية التركية، ومن هذا المنطلق ركز الديمقراطيون بعد فوزهم في انتخابات السلطة على الجانب الاقتصادي لتعزيز سلطتهم وزيادة وزنهم السياسي لـدى قطاعات مختلفة داخل البلاد، ولدى أوساط دولية فاعلة خارجها.إلا أن الواقع يشير الى أن تركيا خلال تلك المرحلة الممتدة من عام 1950-1960 ، كانت قد شهدت عددا أخر من الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، وعلى هذا يمكن القول، أن سنوات حكم الحزب الديمقراطي كانت تجربة مريرة أخرى في ميدان معالجة الاقتصاد، تجسدت في

[39](39) بيان آثار الاستثمار الأوربي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تركيا في المبحث الثاني من الدراسة.

[40](40) New York times , May . 1 . 1960 . P-1 .

[41](41) عبد الجبار قادر غفور (د.)، تاريخ تركيا المعاصر 1918-1980، ضمن كتاب، ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص50.

[42](42) Time, July – 4. 1960. P. 32 .

عجز ميزانية الدولة، وعدم تحسن الميزان التجاري، إلا في حدود معينة، فضلا عن تفاقم مشكلات التضخم والبطالة والسوق السوداء، وفي ازدياد أعباء الديون الخارجية.الى جانب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في عهد الديمقراطيين برزت مشكلة أخرى تمثلت بالعنف والإرهاب السياسي، حيث استشرى العنف والإرهاب في معظم أنحاء تركيا، حتى أدى ذلك الى تدخل الجيش التركي بانقلاب 27 أيار عام 1960، ليضع حدا للسياسة الداخلية والخارجية التي أنتهجها الحزب الديمقراطي خلال سنوات حكمه. وتأسيسا على ما تقدم، سنحاول دراسة الموضوع من خلال دراسة:

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا 1954-1960 أولا، ثم دراسة توجهـــات تركيا الاقتصادية تجاه أوربا الغربية 1950-1960، ثانيا. ومواقف الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا 1950-1960 ، في ثالثا وأخيرا.

أولا: الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا 1954-1960

للأزمة التي شهدتها تركيا خلال السنوات1954-1960 جوانب اقتصادية وأخرى اجتماعية تجلت بوضوح من خلال جملة من الأمور أهمها، عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم الديون الخارجية والنقص الحاد في العملات الصعبة. فضلا عن التضخم والبطالة والهجرة الريفية الواسعة الى المدن التركية، وتدني مستويات المعيشة في تركيا[43]. فقد باشرت تركيا في عهد الديمقراطيين 1950-1960، بتنفيذ خطط تنموية طموحة في بداية الخمسينات، ووفقا لهذه الخطط، جرى التركيز على مسألة التصنيع، بهدف تطوير تركيا وتأهيلها للانضمام الى السوق الأوربية المشتركة[44]. فقد تقدمت تركيا بطلب الانتساب الى السوق الأوربية المشتركة في تموز عام 1959، أي عقب طلب اليونان الانتساب اليها، إلا أن المباحثات لم تكن جدية إلا بعد أن وقعت اليونان اتفاقية الانتساب الى السوق الأوربية المشتركة عام 1961، وقد كان انتساب اليونان الى السوق الأوربية المشتركة بمثابة دافع لتركيا لطلب الانتساب، وقد لاقت صعوبات جمة في انتسابها لهذه السوق، على الرغم من هذه الصعوبات تمت الموافقة أخيرا على الطلب التركي عام 1963، وانتساب تركيا الى السوق الأوربية المشتركة يعود الى عوامل منها، الأستقرار السياسي في تركيا في تلك المدة بالذات، والمشكلات الاقتصادية الضخمة في تركيا، ومسألة التقليل من الاعتماد التركي على الولايات المتحدة وغيرها [45].وعلى العموم، فأن الخطط التنموية التي قدمها الديمقراطيون في بداية الخمسينيات، وأن كانت قد حققت نموا يقارب (7%) سنويا، إلا أنها أثقلت تركيا بالديون الخارجية، وذلك لان إن معظم

[43](43) الاتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية التركية ووسائل تطويرها، بغداد، 1972، ص11.

[44](44) قامت السوق الأوربية المشتركة، اثر توقيع معاهدة روما في 25 آذار عام 1957، والتي دخلت حيز التنفيذ بداية حزيران عام 1958، وعقدت بين ست دول هي ((ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ وايطاليا)) وترمي تلك المعاهدة الى، تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية بين الدول الأعضاء. للمزيد ينظر: مصطفى عبد العزيز، السوق الأوربية المشتركة ودول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية ، العدد (26) تشرين الثاني، 1971، ص73؛ نيستردم. ج. داريم مالوف، السوق الأوربية المشتركة، ترجمة، صلاح الدين نامق، القاهرة،1965، ص115.

[45](45) يمكن تلخيص الاتفاق الذي تم بين تركيا والسوق الأوربية المشتركة إلى ثلاث مراحل هي: ((المرحلة التحضيرية)): وهدفها تطوير تركيا تدريجيا حتى تصبح عضويتها كاملة، ومدة المرحلة (5 ـــ 9) سنوات، وبموجبها تحصل تركيا على معونة مالية بشكل قروض طويلة الأجل وبفائدة مخفضة. و((المرحلة الانتقالية)): ومدتها لا تقل عن (12) سنة، وتبدأ تركيا بالتطبيق التدريجي للتعريفة الكمركية الخارجية الموحدة لدول السوق. اما ((المرحلة النهائية)): وفيها يصبح الاتحاد الكمركي شاملا لجميع السلع، ويتم إلغاء جميع الرسوم الكمركية والقيود الكمية، وتتبنى تركيا التعريفة الكمركية المشتركة للجماعة الأوربية.. ينظر: مصطفى عبد العزيز، المصدر السابق ، ص74؛ حسن فؤاد، الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، تموز 1971، ص161.

الصناعات المنشأة، اعتمدت بدرجة كبيرة على قطع الغيار والمواد الصناعية المستوردة. كما ان تشغيل تلك المصانع وزيادة إنتاجها، أدى الى زيادة الاستيردات التركية وعلى نحو خلف عجزا كبيرا في الميزان التجاري، بسبب عجز الصادرات التركية عن موازنة تلك المستوردات[46]. كما أن هذا العجز في ميزان المدفوعات، دفع تركيا للاستدانة الواسعة من الخارج، الأمر الذي فاقم ديونها الخارجية، مما أفرز آثارا سلبية علـــى الاقتصاد التركي تمثلت في ان أصبح الاقتصاد التركي يدور في حلقة مفرغة، مما أدى الى تقلص استيراد المواد الخام وقطع الغيار بسبب نقص العملات الصعبة، وهذا بدوره أدى الى تقلص الإنتاج الصناعي الذي قاد هو الأخر الى تقليص الصادرات الخارجية التركية، مما سبب استمرار العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات[47]. ثم اخذ التضخم بالتصاعد في تركيا على نحو ملفت خلال السنوات 1954-1960، بسبب التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية، وسياسة القروض التي لجأت إليها الحكومة التركية لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات، حيث خلقت سيولة نقدية أسهمت في زيادة مشكلة التضخم[48].وهذه العوامل الخارجية كانت السبب الأساس في تفاقم مشكلة التضخم فـي تركيا، الذي ظهرت آثاره المباشرة بشكل واضح في مستويات الأسعار، حيث ارتفعت الأسعار خلال السنوات 1954-1960 بنسبة أثقلت كاهل المواطن التركي.ومن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي برزت في تركيا خلال تلك المرحلة كانت، مشكلة البطالة التي تُعّدُ من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية خطورة، حتى أصبحت مع نهاية الخمسينيات لعنة الاقتصاد التركي في عهد الديمقراطيين (1950-1960)[49]، وتلك المشكلة برزت بشكل واضح مع بداية الهجرة الريفية الواسعة التي شهدتها تركيا منذ أوائل الخمسينات، ففي عام 1951 تجاوز عدد العاطلين عن العمل المليون عاطل.كما ان زيادة النمو السكاني في تركيا خلال تلك المرحلة، قد بلغت نسبته نحو (3%) سنويا، واستمرت الهجرة الريفية الى المدن، وتزايد الاحتكار والتمركز الرأسمالـــي، فأن عدد العاطلين عن العمل أخذ يتزايد بشكل مثير خلال السنوات 1955-1960[50]. وكان تفاقم مشكلة البطالة في تركيا بهذه الحدة ناجما عن العديد من العوامل التي ظهرت خلال تلك المرحلة، ومنها، إنهاء الدول الأوربية الغربية لعقود آلاف العمال الأتراك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوقفها عن استقبال عمال أتراك جدد الا بشكل محدود جدا. كما انخفضت نسبة التشغيل في تركيا بشكل كبير بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، فضلا عن عدم استقرار السياسات لحكومة الديمقراطيين بشأن معالجة المشكلة. [51].هذا وقد تركت مشكلتا التضخم والبطالة والآثار المترتبة عليهما، انعكاسات خطيرة ظهرت آثارها على الاقتصاد، والمجتمع التركي[52]، كان في مقدمتها، الهدر الكبير للقوى

---

[46](46) نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984، ص26.

[47](47) نهى عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية التركية، منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، المستنصرية، بغداد، 1985، ص7.

[48](48) المصدر نفسه.

[49](49) شارل زور غبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة، خضر خضر، سلسلة آفاق دولية (1)، 1985، ص77.

[50](50) نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، المصدر السابق، ص24.

[51](51) المصدر نفسه.

[52](52) ان سبب الحديث هنا عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها تركيا خلال سنوات حكم الحزب الديمقراطي (1950-1960)، ليس لتكرار المعلومات، وانما ليشكل لنا مقدمة لفهم أبعاد وتوجهات تركيا الاقتصادية تجاه أوربا الغربية، خلال تسلم الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا للسنوات التي ذكرت أعلاه.

البشرية والاقتصادية وتآكل المدخرات التركية. فضلا عن التغيرات الاجتماعية المتمثلة في الانسياق وراء الدعوات السياسية والدينية، المناهضة لسياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية والسياسية [53]. وهكذا نجد ان المشكلات الاقتصادية، كان لها الدور الرئيس في بلورة المشكلات السياسية والاجتماعية الأخرى في تركيا خلال عهد الديمقراطيين[54]، مما حدا بالجيش التركي بانقلاب 27 آذار عام 1960.

ثانيا: توجهات تركيا الاقتصادية تجاه دول أوربا الغربية 1950-1960

ما أن أنتقل الحكم الى الديمقراطيين حتى باشروا باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الأجنبي الأوربي والأمريكي الى تركيا بحماس، لأنهم ازدادوا قناعة بأن استثمار مصادر ثروة البلاد وإنعاش تجارتها الخارجية ورفع مستوى معيشة أبنائها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية[55].ومن أجل بعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب عرضت حكومة الديمقراطيين التركية في آب عام 1951، لائحة مشروع قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية في تركيا[56] على المجلس الوطني التركي الكبير، وبعد أن وافق المجلس المذكور على اللائحة، أصدرت الحكومة قانون رقم (6224) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة، فضلا عن قانون آخر يحمل الرقم (6326) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في حقل البترول التركي[57]. لقد شجع صدور قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة، مجموعة من الشركات الأمريكية والبريطانية والإيطالية والسويدية وغيرها خاصة لاستثمار رأس مالها في شتى مجالات الإنتاج الصناعي داخل تركيا، منها شركة (مشيغن) للمواد الكيماوية الأمريكية، وشركة (كات البريطانية) وشركـــة (دولفين)

---

[53](53) ينظر: عماد الجواهري (د.)، البنية الاجتماعية في تركيا، ضمن كتاب ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص 145؛ نهى عبد الكريم، الاقتصاد التركي، المصدر السابق، ص24.

[54](54) ينظر: لوسيل ديليو بيفستر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد، 1983، ص45.

[55](55) ان استقدام رؤوس الأموال الأجنبية الى تركيا، شابها التردد لأسباب شتى، منها عدم تبلور الثوابت لدى حكومات العالم الثالث، بما في ذلك الحكومة التركية، لكثرة القوانين والأنظمة المختلفة المتناقضة الا في حالات قليلة، كان هذا الأمر لوحده يكفي ليدخل التردد المشروع في نفس أي رأسمالي كان من منطلق مصالحه الخاصة. لذا لم تكن مهمة الديمقراطيين سهلة لإقناع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للتوجه الى تركيا. ولا ينكر أن موقف الديمقراطيين في هذا المجال استند الى قناعة دوائر اقتصادية مختلفة بأن هنالك حاجة ملحة الى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك على وفق المبدأ الذي يقول: " في بداية استثمار رأس المال المحلي وتنميته، لابد من وجود رأس مال خارجي ليكون ذلك منطلقا" لتطوير الرأسمال المحلي. للمزيد ينظر: منظمة الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط من 1945- 1954، نيويورك، 1955، ص201؛(د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /311، تقرير عن قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 11/10/1952، ص87.

[56](56) نصت لائحة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصورة خاصة على السماح للبيوتات المالية الأجنبية تشغيل أموالها في تركيا والسماح لها بإخراج (10%) من الأرباح والفوائد سنويا الى موطنها الأصلي، وضمت بنودها مساواة تلك البيوتات المالية التركية من حيث الامتيازات والحقوق والضرائب، كما تعهد بضمان سلامة رؤوس الأموال الأجنبية، والتي سقفها بثلاثمائة مليون ليرة .. ينظر: (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي رقم الملف (2739) /311، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 6/6/1951 الوثيقة (51)، ص114.

[57](57) تضمن قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا في الصناعة مواد عديدة، أهمها السماح باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية على شكل عملة صعبة، أو على شكل ماكنات وأدوات إنشائية، مع منحها التسهيلات التي وردت في أصل اللائحة، كما نص القانون المذكور أيضا على تشكيل لجنة برئاسة مدير البنك المركزي التركي وعضوية كل من مدير الخزينة العام (عن وزارة المالية التركية)، ومدير التجارة العامة (عن وزارة الاقتصاد)، ورئيس الأعمال الصناعية (عن وزارة الصناعة) التركية، وذلك لغرض تطبيق القانون المذكور حتى يتسنى لوزارة التجارة التركية البت في كافة الطلبات التي تقدم من البيوتات والشركات الأجنبية. ينظر:

(د.ك. و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740)/311، رقم الوثيقة (51)، ينظر: تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 11/10/1952، ص ص 87-88.

الإيطالية[58]. ومع ذلك بقيت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل تركيا منخفضة نسبيا باعتراف معطيات الأمم المتحدة، مما يبدو من خلال الأرقام التي أوردها الاقتصادي المعروف (هير شلاغ) عن الاستثمارات الأجنبية في أهم الحقول الصناعية في تلك المرحلة، وهي كالآتي (بملايين الليرات)[59]، كما موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)، يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا (1951-1954) [60] .

ت	الحقل الصناعي	الأموال الأجنبية المستثمرة 1951-1954
1	الصناعات الدوائية	108 مليون ليرة
2	الصناعات الغذائية	78 مليون ليرة
3	السياحة	45 مليون ليرة
4	المواد الإنشائية	43 مليون ليرة
5	المواد الكيمياوية	39 مليون ليرة
6	المعادن	33 مليون ليرة
7	المنسوجات	22 مليون ليرة
8	المواد الكيمياوية الزراعية	19 مليون ليرة
9	صناعة الصابون	16 مليون ليرة
10	الأصباغ	3 مليون ليرة
11	صناعة الورق	0.076 مليون ليرة

وفي كانون الثاني عام 1954، أصدرت الحكومة التركية قانونا عدلت بموجبه مواد أساسية في قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية السابق في الصناعة، وتحول قانون التعديل الى عامل إضافي مشجع للرساميل الأجنبية التي بدأت تحتل، في كل الأحوال، موقعا ذا شأن في مضمار الصناعة في عهد الديمقراطيين، فلقد وجدت أهم الدول الرأسمالية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، والدانمارك، وهولندا، وسويسرا، مواقع أقدام جيدة لها في هذا المجال، [61] كما موضح بالجدول.

---

[58](58) (د. ك.و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740)/311، رقـم الوثيقة (51) ينظر: تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 11/10/1952، ص ص 87-88 .

[59](59) يتضح من الجدول رقم (1)، أن الاستثمارات الأجنبية داخل تركيا بقيت دون طموح الديمقراطيين الى حد كبير، فلم يتجاوز مجموعها في غضون عام 1954، (18) مليون ليرة، ذلك ان المستثمرين الأجانب عدوا استثمار رؤوس أموالهم في المشاريع الضخمة ضربا من المغامرة في ظل قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة، اذ لم يروا من مواده الضامنة الكافية لمصالحهم، ينظر: الأمم المتحدة، المصدر السابق، ص59.

[60](60) الشركات الأجنبية الواردة في الجدول أعلاه هي ايطالية، سويدية، فرنسية، بريطانية، أمريكية، ينظر: إيمان متعب محيي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين (أيار1950- أيار 1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة بغداد، 1999، ص71.

[61](61) ان الرساميل الأجنبية هذه كانت مستغلة بالأساس في ميدان الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج، عادة الى رساميل ضخمة، ونلاحظ، في هذا المجال انه بلغت رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الصناعات التركية حوالي (1.9) مليار ليرة خلال الفترة 1950-1960، وتأتي بعدها سويسرا وألمانيا الغربية

جدول رقم(2)، يوضح الاستثمارات الغربية في تركيا للسنوات (1950-1960) (بآلاف الليرات) [62]

البلد	الاستثمارات المخولة	الاستثمارات المتحققة	النسبة المئوية للاستثمار المتحقق
إيطاليا	137463	13563	3.8
فرنسا	22559	6193	1.7
ألمانيا الغربية	152305	44757	12.6
سويسرا	164377	67561	19.1
السويد	10874	2767	0.8
بريطانيا	68192	9753	2.8
هولندا	91116	42759	12.1
الدانمارك	7290	1103	0.3
الولايات المتحدة	272173	143784	40.6

ومن الشركات الأجنبية التي أبدت رغبتها لإنشاء أنواع معينة من الصناعات الخفيفة عام 1950، شركة ألمانية تقدمت لتأسيس معمل إنتاج الكارتون وشريط الآلات الطابعة برأسمال قدره (50) ألف ليرة، وشركة سويسرية لتأسيوس معمل لإنتاج المدافىء وشركة سويدية لتأسيس معمل لإنتاج الأوكسجين [63]. مع ذلك، فأن معظم المشاريع التي أقيمت بالرأسمال الأجنبي في الخمسينيات كانت ذات مردود اقتصادي محدود الفائدة بالنسبة لتركيا، ربما كانت تركيا في تلك الآونة بحاجة ماسة إليها، مثل المعامل التي أقيمت لصناعة أجهزة البث والالتقاط الإذاعي التي أصبح بالإمكان عرضها في الأسواق بنصف مثيلاتها المستوردة[64]. ونتج عن سياسة الديمقراطيين الاقتصادية القائمة على قاعدة (فتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية في تركيا) ظهور العديد من المؤسسات والمشاريع والمصارف الأجنبية ذات الطابع الاحتكاري، والتي كادت ان تكون الكلمة العليا فيها للرأسمال الأجنبي، ولاسيما الأمريكي الذي بدأ يتمتع بالحظوة في عهد الديمقراطيين (1950-1960)[65].ولا غرو، ان ارتفعت أصوات المعارضة لسياسة الديمقراطيين في مجال فتح الأبواب أمام الرأسمال الأجنبي، حتى أنهم فشلوا في تمرير تعديل

وهولندا. ينظر: جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960- 1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، 1989. المصدر السابق، ص32.

[62](62) إيمان متعب محيي التميمي، المصدر السابق، ص 72.

[63](63) المصدر السابق، ص 72.

[64](64) لقد اندمجت الشركات والمصارف المحلية بالشركات والمؤسسات والمصارف الأجنبية، لتتحول تركيا الى (مرعى) أو (مكان) مشترك للمصالح المحلية والأجنبية على حد تعبير أحد الخبراء الأتراك. ينظر: يورك أوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، 1979، ص32.

[65](65) وللاستدلال بهذا الخصوص الى نموذج معبر واحد فقط ، فبعد صدور قانون تعديل تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة تشجع الرأسماليون الأمريكان أكثر للتوجه نحو استغلال اموالهم في تركيا ، ففي الخامس عشر من كانون الثاني عام 1957 ، وقعت أنقرة وواشنطن اتفاقا" خاصا" تعهدت حكومة الديمقراطيين بموجب بنوده ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح التي تعود على المستثمرين الأمريكيين، والسماح بنقلها الى موطنها الأصلي حالما يريدون ذلك، فضلا عن تمكنهم من التأمين على استثماراتهم لدى منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في حال عجز تحويل العملة ، أو الخسارة بسبب إخفاق بعض المشاريع الصناعية. ينظر:

عبد الكريم كامل وآخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991، ص210.

جديد على ((قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة))، من المجلس الوطني التركي الكبير، حين عرضوا عليه (الديمقراطيين) ذلك في نهاية عام 1955، وذلك بسبب ما لقي المشروع من معارضة قوية داخل المجلس، حيث ألقى العديد من أعضائه اللوم على سياسة الحزب الديمقراطي بهذا الصدد[66]. لكن ذلك لم يثن الديمقراطيين عن المضي في سياستهم الاقتصادية التي لم تتوان عن العمل لتوفير أفضل الشروط المغرية لجذب الرساميل الأجنبية الـى داخل تركيا لقناعتهم المطلقة بأن الأمر سيؤول في نهاية المطاف الى احتواء جانب غير قليل من مشكلات البلاد الاقتصادية، ولاسيما في مجال الإنتاج الصناعي. في حين كان هم الشركات الأجنبية الأول يتمثل في جني الأرباح والفوائد الممكنة من دون أن تلتفت الى حاجة البلاد الحقيقية الى تحقيق معدلات معقولة للتنمية، لذا نراها تتحول الى عائق إضافي أمام التنمية الذاتية للبلد في مجال التطور الصناعي[67].

ثالثا: مواقف الدول الأوربية والولايات المتحدة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا 1954-1960

دفعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية الدول الأوربية الغربية والولايات المتحدة الى التريث أحيانا والتردد في أحيان أخرى بخصوص تقديم القروض الى تركيا. فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، كان سبب التردد يعود الى موقف اللوبي اليوناني داخل الكونغرس الأمريكي، الذي كان يتابع بحذر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا في أواخر الخمسينيات، لأن ذلك التردي من شأنه أن يؤثر سلبا في توازن القوى لصالح اليونان على حساب تركيا (المنهارة اقتصاديا واجتماعيا في المدة مابين 1957-1960)، فيما كانت أوساط أمريكية أخرى ترى من العبث مد يد المساعدة الى اقتصاد مريض مثل الاقتصاد التركي. ومع ان تركيا ارتبطت كليا مع السياسة الغربية في عهد الحزب الديمقراطي، وتوثقت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، الا أن الجانب الاقتصادي لتلك العلاقات لم يخل مما يكدره في حالات معينة[68].ويبدو ان الديمقراطيون كانوا يعولون كثيرا على مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما قروضها، لكن الأخيرة كانت تتحرك في اطار مصالحها الخاصة قبل اعتبار آخر، وعندما وجدت عجز أنقرة للإيفاء بتعهداتها فـي ميدان دفع القروض وفوائدها كما ينبغي، رفضت طلبا تركيا بتزويدها بثلاثمائة مليون دولار إضافي في عهد الديمقراطيين الذين كانوا بأمس الحاجة اليها، وانتقدوا موقف الولايات المتحدة لانه يعرقل طموحاتهم في مجال تطوير اقتصاديات بلادهم، واقتصر

---

[66](66) ينظر: المصدر نفسه؛ يورك اوغلو، المصدر السابق، ص32.

[67](67) لوحظ أن الاستثمار الأجنبي لم يفض الى حدوث تراكم او فيض في كمية العملات الأجنبية المتداولة داخل البلاد باتجاه تعزيز العملة المحلية، والتخفيف عن العجز المتفاقم في ميزانية الدولة، ذلك لأن الاستثمار الأجنبي اعتمد طريقة إدخال الآلات والأدوات الى حد كبير. كما انه لجأ في الغالب الى ما يمكن وصفه بالمدخرات المحلية التي كان يحصل عليها من البنوك المحلية، ومن البنوك الأجنبية المرتبطة بها، والى الاتجار بجزء من أسهم الشركات التابعة لشركات محلية، وذلك يعني، ان تلك السياسة الاقتصادية خلال أدت الى تشابك الرأسمال الأجنبي مع الرأسمال الوطني الخاص من أجل تحقيق أكبر الفوائد الممكنة على حساب السوق المحلية، وعلى حساب المستهلكين، الأمر الذي تحول الى عبء ثقيل على عاتق الأكثرية من المواطنين. وان ما يمكن تسميته بسياسة الباب المفتوح للديمقراطيين أمام الرأسمال الأجنبي قد امتدت آثارها حتى الى تحديد أجور العمال، فضلا عن رفع الأسعار، مما انصب في خدمة الرأسمال الأجنبي، وكانت نتائج ذلك قد انعكست سلبا على الأوضاع العامة في تركيا، فكانت سنوات 1957-1960 من أصعب السنين التي مرت على تركيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ينظر:عبد الكريم كامل (د.) وآخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991 ، ص212 .

[68](68) O.S.S , report by office of intelligence Research ,film .(6) , Issues . confrenting the Turkish state and Econemic , No. (7101) , January (26) 1958 .P.704 .

الدور الأمريكي، على إبداء الإرشادات التي من شأنها إنقاذ الاقتصاد التركي وفقا للتصورات الأمريكية في ذلك، فعلى سبيل المثال، جرى تقليص النفقات وتبني نهج معتدل ومدروس لتطوير البنية الاقتصادية، وتجنب كل ما من شأنه ان ينعكس سلبيا على التوازن القلق أصلا من ميزانية الدولة وغير ذلك من النصح التي تلقته أنقرة ببرود واضح بسبب موقف الأمريكي من موضوع القروض[69]. ودفع رفض الولايات المتحدة تلبية طلب تركيا، الحكومة التركية إلى إجراء تعديلات اضطرارية في برنامجهم الاقتصادي، وأثار الموضوع برمته نقاشا سياسيا حادا بين المؤيدين للقروض الأمريكية والمعارضين لها. خصوصا وان معظم الأطراف رأت في الموقف الأمريكي (مسا بكبريائها القومي). فيما خشيت بعض الأوساط الأمريكية من أن يؤدي مثل هذا الموقف بتركيا الى الاعتماد على دول أوربا الغربية أكثر فأكثر، بل ربما حتى التوجه من جديد نحو الاتحاد السوفيتي للحصول منه على ما لم تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لها. وفي كل الأحوال، لم يكن بوسع أوساط مؤثرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تأخذ بالحسبان بصورة جدية الواقع المتردي لقروض تركيا، ففي نهاية عهد الديمقراطيين بلغ مجموع قروضهم الخارجية (12) مليار ليرة، كما بلغ مجموع قروضها الداخلية (7) مليار ليرة، ثم أن الحكومة التركية كانت تحاول الحصول على قروض جديدة لا من اجل تطوير الاقتصاد التركي بقدر ما كانت تريدها للإيفاء ببعض فوائد القروض المتراكمة عليها، وحتى انها اضطرت الى إيداع مالا يقل عن (102) طن من السبائك الذهبية لدى عدد من الدول الدائنة لتركيا من أجل بعث نوع من الاطمئنان في نفوس الأوساط الحاكمة لتلك الدول[70]. وقد حاول خصوم الديمقراطيين استغلال الموقف الأمريكي من القروض للنيل من حكومتهم على نطاق واسع، وقد نشط حزب الشعب الجمهوري في هذا المضمار بصورة خاصة، حتى بلغ الأمر بسكرتير حزبه الى الحد الذي عقد فيه مؤتمرا صحفيا خاصا وجه فيه انتقادات لاذعة الى سياسة الديمقراطيين الاقتصادية التي تحولت الى عنصر محرك مهم للصراع السياسي الذي بلغ أشده يوم ذاك في تركيا، ويدخل موقف المعارضة في هذا المآل ضمن الصعوبات التي جابهت الديمقراطيين في مضمار الاقتصاد في المحصلة النهائية[71].في الوقت نفسه، حاولت حكومة الديمقراطيين الضغط على الحكومة الأمريكية عن طريق أوساط مؤثرة داخل الولايات المتحدة نفسها، وبشكل خاص الهيئات القانونية البارزة، خاصة المالية والمصرفية، فأنها استخدمت بعض الشخصيات المتنفذة، مثل حاكم نيويورك السابق (توماس ديوي) الذي كان مستشارا قانونيا لديها براتب سنوي مغر مقداره (150) ألف دولار، مع العلم أن الولايات المتحدة لم تكن تميل الى هذا التعين منذ البداية[72].أما مواقف الدول الأوربية الغربية، فلم يكن أفضل حال من موقف الولايات المتحدة، اذ أن الديمقراطيين اتجهوا الى أوربا الغربية أيضا، إلا أن الأوربيين لم يكونوا مستعدين لتقديم العون الى تركيا، بسبب مشكلات أوربا الاقتصادية في تلك المدة، فضلا عن تأثير الولايات المتحدة فيهم آنذاك، علما بأن الأوربيين إتفقوا مع سياسة الولايات المتحدة تجاه رفض إعطاء تركيا ديونا جديدة منطلقين من مبدأ، عدم قدرة

---

[69](69) O.S.S , Op, Cit .P.783 .

[70](70) O,s,s, Op, Cit ,p.783.

[71](71) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311 الوثيقة (27) ينظر: تقرير عن رئيس لجنة المساعدة الأمريكية، التاريخ 1/6/1955، ص57.

[72](72) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311 الوثيقة (27) ينظر: تقرير عن رئيس لجنة المساعدة الأمريكية، التاريخ 1/6/1955، ص57.

تركيا على تسديدها، لاسيما وانها عجزت عن دفع فوائد القروض المتراكم عليها[73].ومع ذلك لم يكن بوسع تركيا التوجه نحو السوفيت، على الرغم من أن بعض الصحف التركية تحدثت أواسط العام 1958 عن كون السفير السوفيتي لدى أنقرة كان أحد الزوار الدائمين لمكتبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيين يوم ذاك. إلا أن التعامل التركي مع السوفيت كان يجري بحذر، بعد أن حسمت تركيا توجهاتها بإتجاه الغرب والنظام الرأسمالي[74].

الخاتمة

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة، ان المشكلات الاقتصادية التي عانتها تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت السبب الرئيس في دخول تركيا في التحالفات السياسية والاقتصادية مع دول أوربا الغربية وأمريكا، وما أن أنتقل الحكم الى الديمقراطيين حتى باشروا باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الأجنبي الأوربي والأمريكي الى تركيا بحماس، ويبدوا انهم كانوا على قناعة بأن استثمار مصادر ثروة البلاد وإنعاش تجارتها الخارجية ورفع مستوى معيشة أبنائها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية. وتمخض عن ذلك كله، دخول تركيا في مشكلات سياسية واجتماعية أخرى خلال عهد الديمقراطيين، الأمر الذي حدا بالجيش التركي، وبدافع الحفاظ على المبادئ التي جاء بها كمال أتاتورك، التدخل لحسم الأوضاع ووضع حد لنهاية عهد الديمقراطيين، وتجسد ذلك في انقلاب 27 آذار عام 1960. وبعد الخوض في الأسباب المتشعبة لأزمة الاقتصاد التركي التي يتحمل الديمقراطيين المسؤولية الكبيرة فيها، وبصرف النظر عن تفاقم افرازات تلك الأزمة الاقتصادية في عهدهم (أي الحزب الديمقراطي) لأسباب خارجية وداخلية شتى ، فأنه يمكن القول، ان أي قرض او عون خارجي لم يقدم من غير شروط، ورافقت كل استدانة خارجية أزمات اجتماعية واقتصادية داخلية أخرى، فتضافر الداخل والخارج بصورة عفوية وغير عفوية في الغالب لتحديد اللمسات الأخيرة لمصير العهد الديمقراطي الذي استمر عقدا من الزمن في السلطة من دون ان يجد معبرا للخروج من تلك الأزمة التي عصفت بتركيا وأثقلت كاهلها.

المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق غير المنشورة

وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق (د. ك. و)

(1) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2739) /131 في 5 تشرين الثاني 1950.

(2) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي رقم الملف (2739) /311، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 6/6/1951 الوثيقة (51).

(3) (د. ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف2739/4 في 14 تشرين الأول 1951.

(4) (د. ك . و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف2740/4 في 19 تشرين الثاني 1951.

(5) (د . ك . و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /55 في 10 تموز 1952،

(6) (د . ك . و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) / 57 في 4 آب 1952.

(7) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /311، تقرير عن قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 11/10/1952.

[73](73) ينظر: لوسيل دبليو بيسفير، المصدر السابق، ص ص43-45.

[74](2) لوسيل ديليو بيفستر، المصدر السابق، ص45.

(8) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740)/311، رقم الوثيقة (51)، تقرير عن تشجيع تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية في تركيا، التاريخ 11/10/1952.

(9) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2740) /17 في 16 شباط 1953 .

(10) (د. ك . و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2742) /13 في 5 نيسان 1954.

(11)(د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311 الوثيقة (27) تقرير عن رئيس لجنة المساعدة الأمريكية، التاريخ 1/6/1955.

(12) (د. ك. و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2744) /311، رقم الوثيقة (4) ،تقرير عن موافقة مجلس الوزراء على استثمار الأموال الأجنبية، التاريخ 6/10/1955.\

(13) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف (2745) /52 في 15 آذار 1957.

(14) (د. ك. و) الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف(2745)/29 في الأول من نيسان 1957.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

(1) ايمان متعب محيي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين (أيار1950- أيار 1960)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية التربية ـــ جامعة بغداد، 1999.

(2) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960- 1967، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، 1989.

(3) محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946- 1960، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة:

(1) ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988.

(2) احمد نوري النعيمي (د.)، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981.

(3) احمد نوري النعيمي (د.)، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975.

(4) خليل علي مراد(د.)، تركيا والأحلاف العسكرية، ضمن كتاب ابراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، 1988.

(5) محمد حافظ غانم (د.)، العلاقات الدولية العربية، مطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، 1963.

(6) مصطفى الزين، اتاتورك خلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1982.

(7) نافع أيوب لبس ،منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1996 .

(8) نبيل حيدري(د.)، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، دمشق، 1986.

(9) هدى درويش(د.)، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، دار القلم، دمشق، 2002.

(10) الأتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية التركية ووسائل تطويرها، بغداد، 1972.

(11) نيستردم. ج. داريم مالوف، السوق الأوربية المشتركة، ترجمة صلاح الدين نامق، القاهرة، 1965.

(12) يورك أوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الإمبريالية، ترجمة فاضل لقمان، بيروت، لبنان،1979.

(13) نيستردم. ج. داريم مالوف، السوق الأوربية المشتركة، ترجمة، صلاح الدين نامق، القاهرة، 1965.

(14) شارل زور غبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط ، ترجمة خضر خضر(د.)، سلسلة آفاق دولية (1) توزيع جروس بيرس، 1985.

(15) لوسيل ديليو بيفستر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد، 1983.

الأبحاث والدراسات المنشورة:

1. حامد ربيع (د.)، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، العدد (3)، أيلول، 1985.
2. حسن فؤاد، الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، تموز 1971.
3. عبد الكريم كامل (د.) وآخرون، النشاط الاستثماري والمصرفي للشركات المتعددة الجنسية في تركيا، دراسات تركية، جامعة الموصل، 1991.

4. كمال المنوفي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد(44) تموز لسنة 1976.
5. مصطفى عبد العزيز، السوق الأوربية المشتركة ودول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (26) تشرين الثاني، 1971.
6. منظمة الأمم المتحدة، التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط من 1945- 1954، نيويورك، 1955.
7. نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984.
8. نهى عبد الكريم فرحان، الديون الخارجية التركية، منشورات الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985.

المصادر الأجنبية:

(1) O.S.S , report by office of intelligence Research ,film .(6) , Issues . confrenting the Turkish state and Econemic , No. (7101) , January (26) 1958 .P.704 .
(2) Time, July – 4. 1960. P. 32 .
(3) New York times , May . 1 . 1960 . P-1 .